Document: EB 2013/110/R.29
Agenda: 11(a)
Date: 6 December 2013
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير رئيسة لجنة مراجعة الحسابات

عن اجتماعها التاسع والعشرين بعد المائة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Ruth Farrant
المراقب المالي ومدير
شعبة المراقب والخدمات المالية
رقم الهاتف: 2281 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: r.farrant@ifad.org

Conrad Lesa
مدير المحاسبة والابلاغ المالي
رقم الهاتف: 2181 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: c.lesa@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة العاشرة بعد المائة
روما، 10-12 ديسمبر/كانون الأول 2013

للاستعراض

تقرير رئيسة لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها التاسع والعشرين بعد المائة

1- ترغب لجنة مراجعة الحسابات في لفت انتباه المجلس التنفيذي إلى المسائل التي نظرت فيها في اجتماعها التاسع والعشرين بعد المائة المعقود في 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2013.

اعتماد جدول الأعمال

2- تم اعتماد جدول الأعمال مع إضافة مقترح باستعراض توصيات تقييم كفاءة الصندوق المؤسسية وكفاءة العمليات التي يمولها الصندوق (تقييم الكفاءة) المتصلة بلجنة مراجعة الحسابات تحت بند مسائل أخرى.

محاضر الاجتماع الثامن والعشرين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات

3- تمت المصادقة على المحاضر بدون تعليقات.

الاستعراض المسبق رفيع المستوى لبرنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج لعام 2014 والميزانيتين العادية والرأسمالية للصندوق وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2014 وخطته الإشارية للفترة 2015-2016

4- ترد مناقشة اللجنة لهذا البند في تقرير مستقل (EB 2013/110/R.3).

الاستعراض السنوي لبيان سياسة الاستثمار في الصندوق

5- قدمت إدارة الصندوق خلفية بيان سياسة الاستثمار وأساسه المنطقي. ونتج عن الاستعراض السنوي الأول الذي أُجري في عام 2012 انخفاض مخاطر الميزانية من 10 في المائة إلى 6 في المائة. ولم ينتج عن استعراض العام الحالي أية تغييرات كبيرة، غير أنه اقترح تبسيط بعض أجزاء الوثيقة، مثلا ما يتعلق بصلاحية رئيس الصندوق في الموافقة على ميزانية المخاطر. وبشكل أكثر تحديدا، تم توضيح أن المجلس التنفيذي وافق، عملا بالممارسة الحالية، على ميزانية المخاطر العامة (التي تبلغ حاليا 6 في المائة)، وهي قيمة كمية لقدرة أصحاب المصلحة على تحمل المخاطر وأهدافهم الاستثمارية. وضمن هذا الحد العام، سيكون رئيس الصندوق مسؤولا عن الموافقة على ميزانيات المخاطر للحوافظ الاستثمارية الفردية.

6- وكانت التغييرات الأخرى على النحو التالي:

(أ) تغييرات على الملحق الأول وإدخال ملحق جديد (الملحق الثاني) للفصل بين ميزانية المخاطر العامة وحوافظ الاستثمار الفردية؛

(ب) تبسيط نص أو تعريف 'أمن' الأهداف الاستراتيجية ليتواءم مع نهج ميزانية المخاطر؛

(ج) تحديث تعريف فئات الأصول وتعريف حوافظ استثمارات الصندوق؛

(د) تغييرات على الملحق الثالث ليعكس أحدث تنفيذ للاستراتيجية الاستثمارية؛

(هـ) توضيح الوقت الزمني لحافظة استثمارات الصندوق؛

(و) توضيح مسؤوليات إدارة النقدية التشغيلية.

7- وردا على مختلف طلبات التوضيح المقدمة من الأعضاء، أوضحت إدارة الصندوق ما يلي:

- الاختلاف بين فئة الأصول والحافظة هو أن فئة الأصول تشير إلى نوع من الاستثمارات مثل السندات أو قطاعاتها الفرعية مثل تلك التي تصدرها الحكومات والشركات، في حين أن الحافظة مجموعة من فئات الأصول.
- تكون قيمة الورقة المالية وحفظ الأصول بالقيمة الاسمية.
- القيمة المعرضة للمخاطر المشروطة عند مستوى 95 في المائة هو المعيار في الصناعة، والقيمة المعرضة للمخاطر المشروطة البالغة 6 في المائة تعني أن هناك احتمال نسبته 95 في المائة ألا تفقد الحافظة أكثر من 6 في المائة من قيمتها خلال فترة زمنية مدتها سنة واحدة، أو بعبارة أخرى، أن احتمال فقدان الحافظة لأكثر من 6 في المائة من قيمتها خلال سنة واحدة نسبته 5 في المائة.
- بيان سياسة الاستثمار يقدم إلى المجلس للموافقة عليه في حين يعرض إطار الرقابة الداخلية لإكمال المتطلبات ويقدم للعلم فقط.
- يُعرض على المجلس التنفيذي صورة عالمية شاملة للاستثمارات فضلا عن الحوافظ الفردية في حين تتناول التقارير الداخلية فئات الأصول الفردية وكل نوع من أنواع الاستثمارات.

8- وطلبت اللجنة أن تزود إدارة الصندوق المجلس التنفيذي بمقدمة تلخص التغييرات وتشير إلى الأساس المنطقي لأغراض التوضيح. وطُلب المزيد من التوضيح عن مصدر الخسائر إذا كانت استثمارات الصندوق في الأوراق المالية ذات الدخل الثابت؛ ولماذا تم تغيير صيغة وتيرة المطابقات من 'اليومية' وماذا ستكون الوتيرة الجديدة للمطابقات. وطُلب توضيح بشأن إزالة النص المتعلق بعدم تحمل العائدات السلبية وبشأن وتيرة متابعة الإدارة لمديري الصناديق.

9- وأُبلغت اللجنة بأن حافظة الصندوق تنقسم إلى حافظتين متميزتين من حيث المعالجة المحاسبية. ويُحتفظ بالجزء المدار داخليا أساسا حتى أجل استحقاقه. ومن الصعب تكبد خسائر على هذا الجزء من الحافظة على أساس القيمة الدفترية. ذلك أن الحوافظ المحتفظ بها حتى أجل استحقاقها تظل بقيمتها الدفترية في دفاتر المحاسبة بغض النظر عن حركة الأسعار في السوق. ويدار الجزء الآخر من قبل مديري الصناديق الخارجيين وفقا لولايات ومبادئ توجيهية متفق عليها ويتخذ مديرو الصناديق قرارات الاستثمار بموجبها. وتكون المعالجة المحاسبية لحوافظ الصندوق المدارة خارجيا وفقا للتقييم حسب سعر السوق حيث تعكس قيمة الحافظة الأسعار السائدة للحيازات من الأوراق المالية في سجل المحاسبة حتى عندما لا يتم بيع الأوراق المالية بهذا السعر وبالتالي لا تكون هناك أي خسارة. وأوضحت إدارة الصندوق كذلك أن تركيز استثمارات الصندوق ينصب على ضمان السيولة للوفاء بالتزامات الصرف، في حين يتم السعي أيضا إلى تحقيق أعلى عائد ممكن في حدود ميزانية المخاطر المعتمدة. ويتم رصد كل حافظة وأصل شهريا.

10- وتم التأكيد للجنة أن إدارة الصندوق تقوم برصد وثيق لمديري الصناديق الخارجيين من خلال اتصال يومي تجريه شعبة خدمات الخزانة حسب الحاجة، ورقابة وثيقة للمخاطر تتضمن قياسا كميا للمخاطر ومبادئ توجيهية كيفية للرصد تستند إلى التقارير الشهرية الصادرة عن وحدة تحليل المخاطر المالية، وصحائف وبيانات التقييم المكتوبة الصادرة داخليا على أساس فصلي.

11- وعادة ما تكون وتيرة المطابقات شهرية للاستثمارات ويومية أو حسب الاقتضاء لإدارة النقدية. واتفق على أن الجملة التي تشير إلى المطابقة اليومية ستنقسم إلى جزأين لتوضيح أنه يتم معالجة مسألتين.

12- **واختتمت رئيسة اللجنة بالمطالبة بإجراء تغييرات على الوثيقة لتوضيح وتيرة المطابقات وضمان أن النص المتعلق بمسألة العائد السلبي على الحافظة يعكس جهود إدارة الصندوق في خفض مخاطر العائدات السلبية إلى أدنى حد. وأشارت رئيسة اللجنة إلى أن اللجنة استعرضت الوثيقة وستُعرض على المجلس في ديسمبر/كانون الاول للموافقة عليها مع إطار الرقابة الداخلية لاستثمارات الصندوق الذي سيقدم للعلم.**

استعراض وضع إطار استدامة القدرة على تحمل الدين والآثار المالية للمنح

13- رحبت اللجنة بالوثيقة، مشيرة إلى أنها تعكس طلبات التوضيح المقدمة في اجتماع لجنة مراجعة الحسابات السابق، وأنه جرى تبسيطها. واقترحت رئيسة اللجنة عدم تطبيق عتبة المساهمات البالغة 000 10 دولار أمريكي إلا على بلدان القائمة جيم فقط، كمسألة مبدأ، نظرا لأن القائمتين ألف وباء تسهمان في التجديد العادي للموارد. وطلب الأعضاء توضيحات بشأن طبيعة التكاليف المتكبدة في تجهيز المساهمات منخفضة القيمة. وفيما يتعلق بالقسم سادسا من الوثيقة (طرائق المساهمة المقترحة)، تساءل الأعضاء عن الخيارين 2 و3 لأنهما لا يتسقان مع مبدأ "الدفع أولا بأول" الذي وافق عليه المجلس، وعن التوجه العام للوثيقة. وأرتئي أن عرض الخيارات الثلاثة سيؤدي إلى الارتباك. ونتيجة لذلك، وافقت اللجنة بالإجماع على إبقاء الخيار الأول فقط، وهو أيضا الخيار الذي تنتهجه المؤسسة الدولية للتنمية وصندوق التنمية الأفريقي وصندوق التنمية الآسيوي، وطالبت بإزالة الخيارين الآخرين من الوثيقة.

14- وأشارت اللجنة إلى أن تطبيق العتبة يبدو أنه سيكون سيناريو غير متكرر نظرا لأن مبالغ المساهمات ستزيد ابتداء من التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق فصاعدا. ووافق الأعضاء على المقترح بعدم تطبيق العتبة البالغة 000 10 دولار أمريكي إلا على بلدان القائمة جيم فقط بالنظر إلى أن تكاليف تجهيز المساهمات الصغيرة تكون في الأساس إدارية – حسبما أشارت إدارة الصندوق – ولا يتوخى أن تكون باهظة.

15- **ولخصت رئيسة اللجنة توصيات اللجنة على النحو التالي:**

- **في القسم سادسا (طرائق المساهمة المقترحة)، ينبغي عرض خيار واحد فقط على المجلس للموافقة عليه، وهو الخيار 1 في الوثيقة الحالية؛**
- **ينبغي تنقيح التوصية المتعلقة بتطبيق العتبة البالغة 000 10 دولار أمريكي لتعكس أن هذه العتبة لن تطبق إلا على بلدان القائمة جيم.**

وصادقت اللجنة على عرض الوثيقة على المجلس التنفيذي بالتوصيات الواردة أعلاه.

خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2014

16- عرض مدير مكتب المراجعة والإشراف خطة عمل المكتب المقترحة لعام 2014، مشيرا إلى أنها تهدف إلى دعم إدارة الصندوق في تحقيق الأهداف المؤسسية، والمساهمة في أن تكون المنظمة أكثر كفاءة وفعالية، وتعزيز ثقافة الأخلاق ومكافحة الفساد في الصندوق.

17- وأُبلغت اللجنة بأن مقترح الميزانية النهائي اشتمل على موارد إضافية من موظفي الفئة الفنية لمدة ستة أشهر للعمل أساسا ضمن جهود مكافحة الفساد. وزادت قيمة مقترح الموارد من غير الموظفين إلى 000 200 دولار أمريكي في عام 2014. ومن شأن الزيادة المقترحة في الميزانية أن تخفف من أثر رحيل موظفي الفئة الفنية المنتسبين، الذين انتهت مدة خدمتهم في سبتمبر/أيلول من هذا العام. وقد تستلزم الطبيعة التي لا يمكن التنبؤ بها للتحقيقات طلب موارد مالية إضافية من إدارة الصندوق خلال العام.

18- واستجابة لطلبات التوضيح، أفاد مدير مكتب المراجعة والإشراف بأنه يتم الاستعانة بالخبرات الخارجية في المجالات المتخصصة أو عندما تكون هناك حاجة إلى مهارات حديثة وتكون مفيدة وتتسق مع المعايير المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات. وفيما يتعلق باختيار المهام، أُبلغت اللجنة بأن الاختيار يستند إلى عملية تقدير المخاطر. وخُلص إلى أن عملية بيئة الرقابة المؤسسية وتفويض السلطة من المسائل ذات الأولوية العالية حيث إنها تتناول كل من الكفاءة ووضوح المساءلة في بيئة تتحول إلى اللامركزية. والمهمة الأخرى ذات الأولوية العالية المحددة هي إدارة الخبراء الاستشاريين. وفيما يتعلق بمسألة أوجه التآزر والاستقلال، أُبلغت اللجنة بأن مكتب المراجعة والإشراف يعمل مع إدارة الصندوق على تحديد المخاطر، وتخطيط عمليات مراجعة الحسابات، وصياغة توصيات وضمان أنها تضيف قيمة للمنظمة بطريقة مفيدة للإدارة، وتحافظ على استقلالية المكتب.

19- **واعتبر أنه جرى استعراض خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف وستقدم إلى المجلس التنفيذي للتأكيد في دورته المعقودة في ديسمبر/كانون الأول 2013. وبعد النظر في التقرير النهائي بشأن الإنفاق الخاصة بتفعيل الإصلاح، طلبت اللجنة إدراج مراجعة لهذا اللإنفاق في خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف لعام 2014. وسيقدم هذا المقترح إلى رئيسة اللجنة للنظر فيه وفقا لذلك.**

برنامج عمل لجنة مراجعة الحسابات لعام 2014

20- قدمت رئيسة اللجنة برنامج العمل، ولاحظت البند المتعلق بتوصيات تقييم الكفاءة ذات الصلة بلجنة مراجعة الحسابات الذي أدرج على جدول أعمال اجتماع يوليو/تموز. وأشارت رئيسة اللجنة إلى رغبتها في بدء هذه المناقشة في هذا الاجتماع، تحت بند "مسائل أخرى" من جدول الأعمال. وردا على استفسار من أحد الأعضاء، أُوضح أن لجنة مراجعة الحسابات لا تؤدي دورا في مشاورات تجديد الموارد.

21- **وفي الختام، اعتمدت لجنة مراجعة الحسابات برنامج العمل بصيغته المقدمة. وبناء على مناقشات بشأن توصيات تقييم كفاءة الصندوق المؤسسية وكفاءة العمليات التي يمولها الصندوق المتصلة بلجنة مراجعة الحسابات، ينبغي تقديم بند إضافي عن الكشف عن وثائق لجنة مراجعة الحسابات إلى الاجتماع الثلاثين بعد المائة للجنة المعقود في مارس/آذار 2014. وسيجري تنقيح برنامج عمل لجنة مراجعة الحسابات وفقا لذلك.**

تقارير مراجعة حسابات المشروعات للسنة المالية 2012

22- أبلغت إدارة الصندوق لجنة مراجعة الحسابات بمنتدى الإدارة المالية الخامس، الذي ينظمه الصندوق، والذي يشدد على أهمية تقاسم الخبرات وتبادل أفضل الممارسات فيما بين المشروعات.

23- وقدمت إدارة الصندوق نظرة عامة وتحديثا بشأن تقارير مراجعة حسابات المشروعات والأنشطة ذات الصلة التي قام بها الصندوق في عام 2012. وظلت نسبة آراء مراجعي الحسابات المتحفظة وغير المتحفظة مستقرة، إذ بلغت حوالي 80 في المائة غير متحفظة، و20 في المائة متحفظة. وتجدر الإشارة إلى أن آراء مراجعي الحسابات المتحفظة لا تدل دائما على وجود مشاكل ائتمانية، ولكنها تنبع في بعض الأحيان من مشاكل تقنية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يخفي الرأي غير المتحفظ مشاكل ائتمانية خطيرة، مما يجعل رسائل الإدارة واستعراضها لمراجعة حسابات المشروعات أدوات أساسية في أداء الصندوق لمسؤولياته الائتمانية.

24- وأبلغت اللجنة كذلك بأنه كان هناك تراجع من حيث تقديم تقارير مراجعة الحسابات في الوقت المناسب من 59 في المائة في عام 2011 إلى 45 في المائة في عام 2012. وبصفة عامة، تقدم تقارير مراجعة الحسابات التي تجريها مكاتب المراجعة الخاصة في وقت أنسب من تلك التي تجريها المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. وتقوم المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات بإعداد نحو 30 في المائة من تقارير مراجعة حسابات مشروعات الصندوق. وبالنسبة لجميع مشاكل الرقابة الكبيرة، توضع خطط عمل للتنفيذ محددة زمنيا ويجري رصدها خلال بعثات الإشراف أو على أساس مخصص حسب الاقتضاء.

25- وأبلغت إدارة الصندوق اللجنة بالإنجازات التالية التي تحققت في عام 2012 على النحو التالي:

(أ) مركزية الإدارة المالية لجميع المشروعات وتوحيدها في دائرة العمليات المالية؛

(ب) إدخال صرف قائم على المخاطر باعتباره إطار ضمان يحكم الإدارة المالية؛

(ج) كان أداء أكثر من 50 في المائة من المشروعات عاليا من حيث إعداد التقارير المالية وجودة تقرير مراجعة الحسابات.

26- ونظمت خمسة منتديات مؤسسية بشأن الإدارة المالية للمشروعات وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين بهدف تعزيز قدرات الإدارة المالية والوعي بأفضل الممارسات.

27- وبالإضافة إلى ذلك، بناء على توصيات لجنة مراجعة الحسابات في العام الماضي، أفادت إدارة الصندوق بأنه تم تصميم منحة لدعم بناء قدرات المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في إقليم أفريقيا الغربية والوسطى. وعلاوة على ذلك، وضع الصندوق إجراءات وموارد ومواد إرشادية، بما في ذلك نشر أداة تعلم إلكتروني تتناول مبادئ وممارسات الإدارة المالية الأساسية.

28- وأشارت إدارة الصندوق إلى أنه تم إحراز تقدم كبير في مجال الإدارة المالية، على الرغم من أن هناك تحديات لا تزال قائمة، وأن التقدم في المجالات الأخرى سيكون متوسط إلى طويل الأجل، بسبب محدودية الموارد المتاحة في شعبة المراقب والخدمات المالية.

29- **وسلمت اللجنة بالتقدم المحرز في هذا المجال وأعربت عن تقديرها لذلك وحثت إدارة الصندوق على مواصلة جهوده الرامية إلى تعزيز الجودة الشاملة للإدارة المالية للمشروعات.**

التقرير النهائي عن الإنفاق الخاص بتفعيل الإصلاح

30- وفقا لقرار مجلس المحافظين 169/د-35، عرضت إدارة الصندوق تقريرا لموافقة المجلس التنفيذي عليه وتقديمه في نهاية المطاف إلى دورة مجلس المحافظين في فبراير/شباط 2014.

31- وأنفقت جميع الأموال التي أتيحت لتنفيذ نواتج مبادرات إصلاح الموارد البشرية بالكامل في أربعة مجالات رئيسية:

(أ) تمويل عملية مراجعة الوظائف؛

(ب) تنفيذ تحسينات في بعض المجالات الرئيسية للموارد البشرية بشأن توصية الخبراء الاستشاريين الذي أجروا عملية مراجعة الوظائف وإكمال مبادرات إصلاح الموارد البشرية ذات الصلة؛

(ج) توفير تدريب متخصص لموظفي الصندوق، يتعلق أساسا بتحسين الحركة الداخلية؛

(د) تمويل برنامج إنهاء الخدمة المبكر.

32- وأشير إلى أن اللجنة طلبت في اجتماعها المعقود في نوفمبر/تشرين الثاني 2012 أن يقوم مكتب المراجعة والإشراف بإجراء مراجعة لهذ الإنفاق. واستجابة لذلك، أوضح مدير مكتب المراجعة والإشراف أن المراجعة أُدرجت في خطة عمل المكتب لعام 2013 التي أكدها المجلس التنفيذي على أساس اعتبارين: (1) أن الجزء الأكبر من الإنفاق لم يكن قد صُرف في ذلك الوقت ومن المتوقع صرفه في عام 2013، و(2) أن المراجعة ذات طابع مالي وبالتالي هي مسؤولية مراجعي الحسابات الخارجيين في المقام الأول، ولذلك أرتئي أنه يمكن تغطية هذا الإنفاق بالتنسيق مع المراجعين الخارجيين للحسابات كجزء من مراجعة القوائم المالية للصندوق لعام 2013.

33- **وأحاطت اللجنة علما بالتقرير النهائي وطلبت أن يجري مكتب المراجعة والإشراف مراجعة محددة للنفقات الخاصة.**

34- **وأشار مدير مكتب المراجعة والإشراف إلى أنه وفقا لاختصاصات لجنة مراجعة الحسابات، يجوز للجنة أن تقدم مقترحات بتعديلات على خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف لينظر فيها رئيس الصندوق. ولذلك، سيقدم طلب اللجنة إلى رئيس الصندوق وستعرض خطة العمل على المجلس التنفيذي في ديسمبر/ كانون الأول للتأكيد.**

تحديث بشأن التقدم في تطوير نظام القروض والمنح

35- قدمت إدارة الصندوق تحديثا بشأن مشروع استبدال نظام القروض والمنح وأبلغت اللجنة بانتهاء المرحلة الأولى بنجاح: تم استبدال نظام القروض والمنح القديم وبدأ تشغيل كل من نظام FLEXCUBE والإبلاغ عن طريق مستودع البيانات. ولم تنشأ مشاكل رئيسية يمكن أن تعرض للخطر سلامة النظام أو عمليات الصندوق أو بيانات النظام حتى الآن، على الرغم من أن بعض المناطق قد شهدت عدم كفاءة نظرا لاعتماد استراتيجية تخصيص محدودة لنشر النظام.

36- وكان مجموع الميزانية المعتمدة للمشروع 15.74 مليون دولار أمريكي. وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الإجمالية للمشروع حتى الآن، بما في ذلك جميع التكاليف الملتزم بها حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2013

لاستكمال المرحلة الأولى، تبلغ 6.9 مليون دولار أمريكي. وسيخصص ما يقرب من 8.8 مليون دولار أمريكي للمرحلة الثانية من المشروع.

37- وأُبلغت اللجنة بأنه من المتوقع أن تبدأ أنشطة المرحلة الثانية في عام 2014، بعد فترة استقرار المرحلة الأولى.

38- وستبقي إدارة الصندوق اللجنة على علم بالتقدم المحرز في الأنشطة الرئيسية للمرحلة الثانية.

39- **وأحاطت اللجنة علما بالتحديث، وهنأت إدارة الصندوق على الانتهاء من المرحلة الأولى بنجاح. ورحبت اللجنة بتأكيد الإدارة أن الموارد المدرجة في الميزانية الإدارية لعام 2014 والبالغة حوالي 2.3 مليون دولار أمريكي كافية لتغطية تكاليف صيانة النظام.**

تحديث بشأن التطورات المتعلقة بالآثار المالية المترتبة على استضافة الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

40- قدمت إدارة الصندوق تحديثا إلى اللجنة بشأن حالة ترتيب الاستضافة مع الآلية العالمية، مسلطة الضوء على الأحداث الرئيسية التي تم إنجازها وفقا للخطة المرسلة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وكانت هذه الخطوات على النحو التالي:

(أ) تم نقل المعلومات المالية وتسليم السجلات المحاسبية إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لمساعدتها على تولي وظائف المحاسبة والإبلاغ. وكان هناك بيان للموارد متاح لتوضيح المركز المالي في تاريخ التسليم وهو 30 سبتمبر/أيلول 2013.

(ب) تم تحويل الرصيد المتبقي من النقدية بعد تخصيص الأموال التي يتعين تحويلها إلى حساب الضمان والنقدية اللازمة لتغطية مصاريف السفر والسلف الأخرى البالغ 1.4 مليون دولار إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بالنيابة عن الآلية العالمية في أكتوبر/تشرين الأول 2013.

(ج) تم فتح حساب ضمان مصرفي، وتم تحويل مبلغ 4.58 مليون دولار أمريكي إليه في نوفمبر/تشرين الثاني 2013 لتغطية التكاليف المحتملة للدعاوى القضائية العالقة لموظفي الآلية العالمية، وفواتير من منظمة الأغذية والزراعة متنازع عليها مع الآلية العالمية، ومخصصات للطوارئ المحتملة.

(د) وأخيرا، تم تحويل مبلغ 000 355 دولار أمريكي لتغطية تكاليف السفر والسلف الأخرى المستحقة للصندوق بالنيابة عن موظفي الآلية العالمية.

41- وأُبلغت اللجنة بنية الصندوق الاحتفاظ بهذا التدبير بشكل مؤقت قدر الإمكان. والشروط التي سيقفل بموجبها حساب الضمان وتعاد على أساسها الأموال هي:

(أ) سحب الدعاوى القضائية وتسوية السلف والمطالبات الأخرى؛

(ب) الحصول على ضمان من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بأن تدفع للصندوق أي تكاليف ناشئة عن هذه المطالبات المحتملة؛

(ج) ضمان من طرف ثالث.

42- وتم التأكيد للجنة أن هذه التدابير اتخذت لتمكين إدارة الصندوق من ممارسة مسؤوليتها بحماية أصول الصندوق. وأُبلغت اللجنة كذلك بأن الآلية العالمية ستُنقل إلى بون بحلول مارس/آذار 2014، حسبما قرر مؤتمر الأطراف مؤخرا. وأنشئ فريق عامل بين اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والصندوق للعمل على ترتيب لمعالجة المطالبات القانونية ووضع نهج مشترك للقضايا الأخرى.

43- وطُلب تحديث عن حالة التحقيق بشأن الآلية العالمية التي يقوم بها مكتب المراجعة والإشراف. وأبلغ مدير المكتب اللجنة بأنه سينقل هذا الطلب إلى علم رئيس الصندوق بالنظر إلى أن سلطة الكشف عن معلومات في هذا الصدد تقع ضمن اختصاصات رئيس الصندوق.

44- **وأحاطت اللجنة علما بالتحديث المقدم وأوصت بأنه ينبغي إبلاغ رئيس الصندوق بأنه ينبغي تقديم تحديث إلى المجلس التنفيذي عن حالة التحقيق الذي يقوم به مكتب المراجعة والإشراف. وطلبت اللجنة تحديثات منتظمة عن التقدم المحرز في الفريق العامل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر/الصندوق لمعالجة المسائل القانونية وغيرها من المسائل المتعلقة بالانتقال السلس للآلية العالمية من الصندوق إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.**

التقارير المالية المعيارية المعروضة على المجلس التنفيذي

45- قدمت إدارة الصندوق أربعة تقارير لتستعرضها لجنة مراجعة الحسابات:

(أ) تقرير عن وضع المساهمات في التجديد التاسع لموارد الصندوق

(ب) الموارد المتاحة لعقد الالتزامات

(ج) تقرير عن حافظة استثمارات الصندوق للفصل الثالث من عام 2013

(د) تقرير عن وضع المتأخرات من مدفوعات سداد أصول القروض وفوائدها ورسوم خدمتها

46- وفيما يتعلق بوضع المساهمات في التجديد التاسع لموارد الصندوق، قدمت إدارة الصندوق تحديثا عن المساهمات منذ صدور التقرير. وورد تعهد إضافي من كازاخستان. وبالتالي وصلت تعهدات التجديد التاسع لموارد الصندوق إلى 1.39 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 93 في المائة من الهدف الشامل لمساهمات الجهات المانحة.

47- وتبلغ قيمة وثائق المساهمة 90 في المائة من التعهدات. وذكّرت إدارة الصندوق الدول الأعضاء التي أصبحت وثائق مساهماتها مستحقة الآن باتخاذ التدابير اللازمة.

48- ووردت مدفوعات أخرى مقابل المساهمات من إيطاليا وأيرلندا ومدغشقر وموريشيوس وجمهورية مولدوفا وكازاخستان. ووصل مجموع المبالغ التي وردت حتى 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2013 إلى 768 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل 55 في المائة من التعهدات.

49- وعلق أحد الأعضاء على العلاقة بين القيمة التي تمثل الموارد المتاحة لعقد الالتزامات وبرنامج العمل.

50- وأوضحت إدارة الصندوق أن الموارد المتاحة لعقد الالتزامات تشتمل على الموارد التي تتدفق في مشروعات من التجديد العادي لموارد الصندوق فقط، ولا تشتمل على أموال تكميلية أو أموال أخرى.

51- وقدمت إدارة الصندوق تحديثا عن أداء الحافظة الاستثمارية يفيد بحدوث تحسن طفيف في الفصل الثالث مقارنة بالنصف الأول من السنة حيث كان صافي الأداء نحو ناقص 1.7 في المائة في نهاية الفصل الثاني، وبلغ ناقص 0.7-0.8 في المائة في نهاية الفصل الثالث.

52- **التقارير التي جرى استعراضها بدون إبداء تعليقات إضافية**

مسائل أخرى

53- تحت البند "مسائل أخرى"، بدأت اللجنة مناقشة توصيات تقييم الكفاءة المتعلقة بلجنة مراجعة الحسابات. وكانت التوصيات الثلاث قيد النظر على النحو التالي:

1- الكشف عن الوثائق المقدمة إلى لجنة مراجعة الحسابات؛

2- الاستعانة بالخبرات الخارجية لدعم عمل لجنة مراجعة الحسابات؛

3- تعزيز تقارير لجنة مراجعة الحسابات المقدمة إلى المجلس التنفيذي.

54- وأبلغت إدارة الصندوق اللجنة فيما يتعلق بالكشف عن الوثائق للأعضاء، أن ممثلي المجلس التنفيذي بوسعهم الاطلاع على وثائق لجنة مراجعة الحسابات من خلال المنصة التفاعلية للدول الأعضاء في الصندوق باستخدام هوياتهم الشخصية للمستخدم وكلمات السر، وأن اللجنة تستعرض التوصية المتعلقة بالمزيد من الكشف العلني لوثائق اللجنة. وأشار الأعضاء إلى حساسية القضايا والوثائق السرية التي تناقشها لجنة مراجعة الحسابات، وطلبوا عرض ممارسات استعراض الوثائق في المؤسسات المالية الدولية الأخرى في هذا الصدد على اجتماع لجنة مراجعة الحسابات المعقود في مارس/آذار 2014 للنظر فيها.

55- وفيما يتعلق بالاستعانة بالخبرات الخارجية، أشارت اللجنة إلى ضرورة تجنب التكاليف غير الضرورية. وأكدت اللجنة قدرتها على الوصول إلى الخبرة الخارجية إذا لزم الأمر، على النحو الوارد في اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات. وعموما، رأت اللجنة أن الترتيب الحالي مقبول، وإذا لزم الأمر، فإنها على استعداد للاستعانة بالخبرات الخارجية على أساس كل حالة على حدة.

56- وفيما يتعلق بآخر توصية، أشارت الرئيسة إلى أن هناك عملا جاريا مع الأمانة لتحديد سبل لتحسين الإبلاغ في لجنة مراجعة الحسابات وضمان أن تكون التقارير أكثر تركيزا.

57- **وفي الختام، وافقت اللجنة على ما يلي:**

- **مواصلة النظر في مسألة الكشف عن وثائق لجنة مراجعة الحسابات في جلستها المعقودة في مارس/آذار 2014، استنادا إلى وثيقة من المقرر أن تقوم الأمانة بإعدادها؛**
- **أن الترتيب الحالي الذي يتيح للجنة إمكانية الاستعانة بالخبرات الخارجية كان كافيا؛**
- **أنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لضمان التركيز في تقارير اللجنة وتسليط الضوء على المسائل والتوصيات الرئيسية.**